Embargoed for 11.30 a.m. CENTRAL STANDARD TIME, Monday 11 December.

Check against delivery

الأمـــم المتحدة

الأمين العام

خطاب ألقي في متحف ومكتبة الرئيس ترومان

مدينة إنديبندنس، ولاية ميسوري، 11 كانون الأول/ديسمبر 2006

شكرا، سناتور (هاغل)، على هذا التقديم الرائع. إنه لشرف عظيم أن يقدم المرء من قبل عضو بارز في الهيئة التشريعية. وشكرا لكم، سيد دفين، ولكل موظفيكم، ولفرع رابطة الأمم المتحدة في مدينة كنساس على كل ما بذلتموه لإتاحة هذه المناسبة.

يا لها من مناسبة سارة، ويا له من شرف أن أكون هنا في ميسوري. والأمر يكاد يكون بمثابة عودة للوطن بالنسبة لي. فقبل نصف قرن تقريبا، كنت طالبا في مينيسوتا، على بعد 400 ميل تقريبا إلى الشمال من هنا. وقد قدمت إلى هناك من أفريقيا مباشرة، ويمكنني القول إني سرعان ما عرفت في مينيسوتا قيمة معطف سميك وكوفية دافئة و ... حتى واقيات الأذن.

إن المرء يستخلص دائما العبر عندما يغادر وطنا متجها إلى وطن آخر. وقد تعلمت المزيد عندما انتقلت من مينيسوتا إلى الأمم المتحدة - وهي البيت المشترك للأسرة البشرية جمعاء، وقد كانت بيتي الرئيسي في السنوات الأربع والأربعين الأخيرة. وأود أن أتكلم اليوم بشكل خاص عن العبر الخمس التي استخلصتها في السنوات العشر الأخيرة، التي اضطلعت فيها بدور الأمين العام، ذلك الدور العسير والمبهج في نفس الوقت.

أظن أنه من المناسب أن أقوم بذلك هنا في المكان الذي يبجّل الإرث الذي خلفه هاري س ترومان. فإذا كان فرانكلين د روزفلت هو من خطط لتأسيس الأمم المتحدة، فقد كان الرئيس ترومان الفاعل الرئيسي في بناء

المنظمة ونصيرها الوفي في سنواتها الأولى، لما اضطرت إلى مواجهة مشاكل مختلفة عن المشاكل التي توقعها روزفلت. وسيبقى اسم ترومان مقترنا إلى الأبد بذكرى القيادة الأمريكية التي تتسم ببعد النظر في أحد المساعي العالمية العظيمة. وسترون أن كل عبرة من العبر الخمس تجعلني أخلص إلى نتيجة مفادها أن هناك الآن حاجة ماسة إلى مثل هذه القيادة أكثر مما كان عليه الحال قبل ستين عاما.

والعبرة الأولى التي استخلصتها هو أنه في عالمنا اليوم **يرتبط أمن كل واحد منا بأمن الآخرين جميعا**.

- لقد كان ذلك يصدق بالفعل في زمن ترومان. فالرجل الذي أصدر في عام 1945 أمر استخدام الأسلحة النووية - لأول مرة، ونأمل أن تكون آخر مرة، في التاريخ - أدرك أن أمن البعض لا يمكن أن يتحقق أبدا على حساب انعدام الأمن بالنسبة للآخرين. وقد كان عاقد العزم، كما قال في المؤتمر التأسيسي للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، على "الحيلولة، إن استطاع عقل الإنسان وقلبه وآماله أن يحول دون ذلك، دون تكرار الكارثة (بمعنى الحرب العالمية) التي سيعاني العالم أجمع من تبعاتها لسنوات". وكان يعتقد اعتقادا راسخا بأن الأمن، من هذا المنطلق، يجب أن يكون جماعيا لا انفصام فيه. لذلك مثلا، نجده قد أصرّ في وجه عدوان كوريا الشمالية على الجنوب في عام 1950، على عرض المسألة على الأمم المتحدة ووضع قوات الولايات المتحدة تحت لواء الأمم المتحدة، على رأس قوة متعددة الجنسيات.

- لكن ذلك يصدق أكثر على عالمنا المفتوح اليوم: عالم يمكن فيه الحصول على الأسلحة القاتلة، ليس فقط للدول المارقة بل أيضا للجماعات المتطرفة؛ عالم يمكن فيه نقل المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة أو أنفلونزا الطيور عبر المحيطات، فضلا عن الحدود الوطنية، في ساعات معدودة؛ عالم يمكن فيه للدول المفككة في قلب آسيا أو أفريقيا أن تصبح ملاذا للإرهابيين؛ عالم يتغير فيه المناخ بطرق ستؤثر في حياة كل امرئ على ظهر البسيطة.

- في وجه مثل هذه التهديدات، لا يمكن لأي دولة أن تجعل نفسها آمنة بالسعي إلى أن تكون لها الغلبة على كافة الدول الأخرى. فكلنا يتحمل مسؤولية أمن **بعضنا البعض**، ولن يتسنى لنا الأمل في تحقيق الأمن الدائم لأنفسنا ما لم نعمل على تحقيق الأمن لبعضنا البعض.

- أود أن أضيف أن هذه المسؤولية ليست فقط مسألة استعداد **الدول** لمد يد المساعدة لبعضها البعض عندما تتعرض لهجوم - على ما لذلك من أهمية. فذلك يشمل **مسؤوليتنا المشتركة عن حماية** السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية - وهي مسؤولية قبلتها رسميا كافة الدول في مؤتمر القمة الذي نظمته الأمم المتحدة في العام الماضي. وهذا يعني أن احترام السيادة الوطنية لا يمكن من الآن فصاعدا أن يتخذ كغطاء من قبل الحكومات التي تعتزم ذبح شعوبها، أو كذريعة لنا للامتناع عن أي عمل في الوقت الذي ترتكب فيه هذه الجرائم البشعة.

- لكن، كما قال ترومان: "إذا ما تشدقنا بالمثل الملهمة، لنعتدي بعد ذلك على مبدأ العدل ببساطة، فإننا سنجر علينا غضب أجيال لم تولد بعد". وعندما أنظر إلى القتل والاغتصاب والتجويع الذي يتعرض له شعب دارفور، أخشى أننا لم نبتعد كثيرا عن "التشدق". فالعبرة هنا هي أن المبادئ الطنانة من قبيل "مسؤولية الحماية" ستبقى مجرد لغة منمقة ما لم يقرّر من لديهم القدرة على التدخل - بممارسة ضغوط سياسية، أو اقتصادية، أو عسكرية كملاذ أخير - الأخذ بزمام الأمور.

- وأعتقد أننا نتحمل المسؤولية، ليس فقط إزاء معاصرينا بل أيضا إزاء الأجيال المقبلة - المسؤولية عن حفظ الموارد التي تُعد **مواردهم** كما هي مواردنا، والتي لا يملك أحد منا العيش بدونها. وهذا يعني أن علينا عمل المزيد، والحيلولة على وجه الاستعجال دون **تغير المناخ** وإبطاء ذلك التغير. فكل يوم لا نفعل فيه شيئا، أو لا نقوم فيه بما يكفي، سيعود بتكاليف أكبر على أطفالنا وأطفال أطفالنا.

والعبرة **الثانية** التي استخلصتها هي أننا لسنا فقط مسؤولين جميعا عن أمن بعضنا البعض. فنحن أيضا، إلى حد ما، **مسؤولون عن رفاهية بعضنا البعض. فالتضامن** العالمي أمر ضروري وممكن في آن واحد.

- هو ضروري لأنه في غياب قدر ما من التضامن، لا يمكن لأي مجتمع أن ينعم بالاستقرار بحق، ولا يملك أحد أن يأمن بحق على رفاهيته. ويصدق ذلك على المجتمعات القومية - كما أدركت ذلك جميع الديمقراطيات الصناعية الكبرى في القرن العشرين - لكن ينطبق أيضا على اقتصاد السوق العالمي الذي يزداد تكاملا والذي نعيش فيه اليوم. فليس من الواقعي أن يمضي البعض في جني فوائد جمة من العولمة بينما يتركون الملايين من البشر أمثالهم يعيشون في فقر مدقع، بل ويُدفعون إليه دفعا. فعلينا أن نمنح مواطنينا، ليس فقط داخل كل وطن على حدة، بل على مستوى المجتمع العالمي، فرصة على الأقل ليشاطرونا رفاهيتنا.

- هذا هو السبب الذي حدا بمؤتمر القمة العالمي الذي نظمته الأمم المتحدة، قبل خمس سنوات، إلى أن يقر مجموعة من الأهداف - "الأهداف الإنمائية للألفية" - على أمل بلوغها بحلول عام 2015: أهداف من قبيل خفض عدد الذين لا يجدون مياه نظيفة للشرب إلى النصف؛ وضمان حصول جميع الفتيات، والفتيان كذلك، على التعليم الابتدائي على الأقل؛ وتقليص نسبة وفيات الرضع والوفيات النفاسية؛ ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

- ولا يمكن أن يقوم بالكثير من هذا سوى الحكومات والناس في البلدان الفقيرة نفسها. لكن البلدان الغنية هي الأخرى تضطلع بدور حيوي. وهنا أيضا، أثبت هاري ترومان أنه كان رائدا، حيث اقترح في الخطاب الذي ألقاه في عام 1949 بمناسبة إطلاق برنامج عُرف بعد ذلك باسم المساعدة الإنمائية. ونجاحنا في حشد البلدان المانحة لدعم الأهداف الإنمائية للألفية، عن طريق تخفيف عبء الدين وزيادة المعونة الخارجية، يجعلني على ثقة بأن التضامن العالمي ليس ضروريا فحسب، بل هو من قبيل الممكن.

- وبطبيعة الحال، لا تكفي المعونة الخارجية وحدها. فاليوم ندرك أن الوصول إلى الأسواق وشروط التجارة العادلة ووجود نظام مالي غير تمييزي، كلها عوامل تستوي في كونها تضطلع بدور حيوي بالنسبة للفرص المتاحة للبلدان الفقيرة. وفي الأسابيع والأشهر القليلة المقبلة،

يمكن لكم، أنتم الأمريكيين، أن تحدثوا تغييرا حاسما بالنسبة لملايين عديدة من الفقراء، إذا ما كنتم مستعدين لإنقاذ جولة الدوحة للمفاوضات التجارية. ويمكنكم تحقيق ذلك بوضع مصلحتكم القومية الكبرى فوق مصلحة بعض جماعات الضغط القوية، وبمطالبة أوروبا والبلدان النامية الكبيرة بالقيام بالشيء ذاته.

والعبرة **الثالثة** التي أستخلصها هي أن **الأمن والتنمية كليهما يتوقفان في نهاية المطاف على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.**

- ورغم تزايد ترابط عالمنا، إلا أنه لا يزال مقسما، ولا تفرقه الاختلافات الاقتصادية فحسب، بل أيضا الدين والثقافة. وهذا في حد ذاته ليس بمشكلة. فعلى مر التاريخ اغتنت الحياة الإنسانية بالتنوع وتعلمت مجتمعات مختلفة بعضها من بعض. غير أننا إذا أردنا لمجتمعاتنا المختلفة أن تعيش معا في سلام فعلينا أن نشدد أيضا على الأشياء التي **توحدنا**: وهي إنسانيتنا المشتركة وإيماننا المشترك بأنه ينبغي احترام الكرامة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان بموجب القانون.

- وهذا أمر حيوي أيضا بالنسبة لتحقيق التنمية. فمن الأرجح أن يشارك المستثمرون الأجانب ومواطنو البلد أنفسهم في النشاط المنتج عندما تُكفل الحماية لحقوقهم الأساسية وتكون لديهم الثقة في الحصول على معاملة عادلة في إطار القانون. كما أن من الأرجح أن تُعتمد السياسات التي تشجع بحق التنمية الاقتصادية عندما يكون بإمكان **أحوج** الناس إلى التنمية أن يُسمعوا صوتهم.

- ومجمل القول أن حقوق الإنسان وسيادة القانون أمور حيوية لتحقيق الأمن والرخاء في العالم. وكما قال ترومان، "علينا أن نثبت بأعمالنا بصفة نهائية وبشكل قاطع أن للحق قوة". ولذا كان هذا البلد على مدار التاريخ في طليعة حركة حقوق الإنسان العالمية. غير أنه لا سبيل إلى الحفاظ على هذا الريادة إلا إذا ظلت أمريكا وفية لمبادئها، بما في ذلك أثناء الكفاح ضد الإرهاب. وعندما يبدو أنها تتخلى عن مثلها العليا وعن أهدافها، فمن الطبيعي أن ينتاب أصدقاءها في الخارج شعور بالقلق والارتباك.

- ويجب أن تتصرف الدول بعضها تجاه بعض وكذلك تجاه مواطنيها وفقا للقواعد المرعية. وقد يكون هذا في بعض الأحيان غير مريح، غير أن ما يهم في نهاية المطاف ليس هو الراحة. بل هو القيام بما هو صواب. ولا يمكن لدولة أن تجعل إجراءاتها مشروعة في أعين الآخرين. وعندما تستخدم القوة، ولا سيما القوة العسكرية، فلن يعتبرها العالم مشروعة إلا إذا اقتنع بأنها استخدمت للغرض الصحيح - أي لتحقيق أهداف مشتركة على نطاق واسع- وفقا لمعايير مقبولة على نطاق واسع.

- وليس هناك من مجتمع يعاني من **فرط** سيادة القانون، ولكن هناك مجتمعات كثيرة، ومنها **المجتمع الدولي**، تعاني من الانعدام المفرط لسيادة القانون. وهذا أمر علينا تغييره.

- وقد أعطت الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا مشرقا لديمقراطية يخضع في ظلها كل إنسان لقيود القانون، ولو كان من أقوى الأقوياء. ويتيح لها تفوقها العالمي في الوقت الراهن فرصة لا تقدر بثمن لترسيخ نفس المبادئ على صعيد العالم. وكما قال هاري ترومان، "علينا جميعا أن نعترف بأنه مهما عظمت قوتنا، فيجب ألا نسمح لأنفسنا بالعمل دائما وفق ما يحلو لنا".

والعبرة **الرابعة** التي استخلصتها - وهي وثيقة الصلة بالعبرة الأخيرة - **هي ضرورة مساءلة الحكومات عن أعمالها على الساحة الدولية، وكذلك على الساحة المحلية.**

- فالأعمال التي تقوم بها دولة ما يمكن في الغالب أن تؤثر تأثيرا حاسما على حياة السكان في دول أخرى. ومن ثم، أليس من واجبها قبول قدر من المساءلة أمام هذه الدول ومواطنيها، وكذلك أمام رعاياها هي؟ أعتقد أن الأمر كذلك.

- وفي الوقت الراهن، حصل انحراف كبير في مجال المساءلة. فالبلدان الفقيرة والضعيفة تُحاسَب بسهولة لأنها في حاجة إلى المساعدة الخارجية. أما البلدان الكبيرة والقوية التي تحدث أعمالها أكبر الأثر على البلدان الأخرى، فلا يمكن فرض ضغوط عليها إلا من جانب شعوبها التي تعمل من خلال المؤسسات المحلية.

- وهذا أمر يلقي على شعوب هذه الدول القوية ومؤسساتها مسؤولية خاصة تملي عليها مراعاة وجهات النظر والمصالح العالمية والوطنية على حد سواء. ويجب عليها اليوم أن تأخذ في الحسبان أيضا وجهات نظر ما نسميه في لغة الأمم المتحدة "الأطراف الفاعلة غير الحكومية". وأقصد بذلك الشركات التجارية وهيئات الإحسان ومجموعات الضغط ونقابات العمال والمؤسسات الخيرية والجامعات والمراكز الفكرية، وجميع الأشكال العديدة التي يجتمع بها الأشخاص طوعا للتفكير في أمر العالم أو لمحاولة تغييره.

- ولا ينبغي السماح لأي من هذه الأشكال بأن تُحل نفسها محل الدولة أو العملية الديمقراطية التي يختار المواطنون من خلالها حكوماتهم ويقررون سياساتهم. ولكن لديها جميعا القدرة على **التأثير** في العمليات السياسية على الصعيدين الدولي والوطني على حد سواء. والدول التي تحاول تجاهل هذه الحقيقة مثلها كمثل النعامة التي تُخفي رأسها في الرمل.

- والواقع أن الدول لم تعد تستطيع - أو لم تكن قط تستطيع - مواجهة التحديات العالمية بمفردها. وتتزايد حاجتنا إلى الاستعانة بهذه الأطراف الأخرى سواء في صياغة الاستراتيجيات العالمية أو في وضعها موضع التنفيذ بعد الموافقة عليها. وكان من المبادئ التي أسترشد بها بصفتي أمينا عاما حفزها على المساعدة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة - مثلا عن طريق مبادرة الاتفاق العالمي مع المؤسسات التجارية الدولية الذي أطلقتها في عام 1999، أو في مكافحة الشلل في أنحاء العالم، التي آمل أن تكون الآن في مرحلتها النهائية، بفضل الشراكة القوية الرائعة بين أسرة الأمم المتحدة ومراكز مكافحة الأمراض التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، ثم بصورة أساسية منظمة الروتاري الدولية.

فالعبر أربع. ودعوني أذكركم بها باختصار:

أولا، إن كلا منا مسؤول عن أمن الآخر.

ثانيا، في وسعنا، بل يجب علينا، أن نمنح كل فرد فرصة الإفادة من الازدهار العالمي.

ثالثا، إن الأمن والازدهار كليهما مرهونان بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

رابعا، على كل الدول أن تخضع للمساءلة أمام بعضها البعض وأمام نطاق واسع من الجهات من غير الدول، عن سلوكها على الصعيد الدولي.

أما العبرة **الخامسة** والأخيرة التي استخلصتها فمصدرها بالتأكيد العبر الأربع الأخرى. وهي أنه يستحيل علينا تحقيق كل هذه الأمور ما لم نعمل سوية عبر نظام متعدد الأطراف، وعبر الاستعانة على أقصى قدر ممكن بالهيئة الفريدة من نوعها التي أورثنا إياها هاري ترومان ومن عاصروه، ألا وهي الأمم المتحدة.

- إن المؤسسات المتعددة الأطراف هي في الواقع السبيل الوحيد الذي يمكن **لكل** دولة من خلاله أن تحمل دولة أخرى تبعات أفعالها. وهذا ما يجعل من تنظيم هذه المؤسسات بطريقة منصفة وديمقراطية أمرا فائق الأهمية، فيُمنح الفقير والضعيف بعض النفوذ على أفعال الغني والقوي.
- وينطبق هذا الأمر بصفة خاصة على المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وينبغي أن يكون للبلدان النامية رأي أقوى في هذه الهيئات التي يمكن أن تتخذ قرارات مصيرية تحكم عليها بالحياة أو الموت. كما يسري ذلك على مجلس الأمن الذي ما زالت العضوية فيه تجسد الواقع الذي كان سائدا في عام 1945، لا عالم اليوم.
- وهذا ما دفعني إلى مواصلة الضغط لإصلاح مجلس الأمن. غير أن الإصلاح يشمل مسألتين منفصلتين. تتمثل الأولى في وجوب انضمام دول أعضاء جديدة إليه، إما بشكل دائم أو لأجل طويل، من أجل رفع مستوى تمثيل أنحاء من العالم لا تملك اليوم سوى صوت محدود. والثانية، ولربما تفوق الأولى أهمية، هي أنه على جميع أعضاء المجلس، لا سيما القوى الكبرى الأعضاء الدائمة فيه، قبول تحمل المسؤولية الاستثنائية التي تترتب الامتياز الذي تتمتع به. فمجلس الأمن ليس مجرد مسرح آخر يستغل للسعي وراء المصالح الوطنية.

إنما هو، لو شئتم، اللجنة الإدارية التابعة لنظام أمننا الجماعي، هذا النظام الذي ما زال في مراحله الأولى.

- وعلى نحو ما قال الرئيس ترومان، "إن مسؤولية الدول الكبرى تتمثل في خدمة شعوب العالم وليس السيطرة عليها". وقد أظهر ما في الوسع تحقيقه حينما تتولى الولايات المتحدة هذه المسؤولية. وحتى الآن، فإن كل مؤسسة من مؤسساتنا العالمية تظل عاجزة عن إنجاز الكثير إذا ما بقيت الولايات المتحدة على الحياد. لكنها حينما تنخرط بكل قواها، تصبح السماء هي حدود النجاح.

ويمكن إيجاز هذه العبر الخمس في شكل خمسة مبادئ أعتقد أنها ضرورية لمسلكنا في علاقاتنا الدولية في المستقبل، وهي: المسؤولية الجماعية والتضامن العالمي وسيادة القانون والمساءلة المتبادلة وتعددية الأطراف. دعوني أضعها في عهدتكم رسميا وبملء الثقة، بسبب تسليمي السلطة إلى أمين عام جديد بعد ثلاثة أسابيع.

أصدقائي، لقد أنجزنا الكثير منذ عام 1945، عام تأسيس الأمم المتحدة. غير أنه ما زال ينبغي فعل الكثير لوضع هذه المبادئ موضع التطبيق.

تأخذني الذاكرة، وأنا أقف هنا، إلى زيارة ونستون تشرشل الأخيرة إلى البيت الأبيض، قبل وقت قصير من مغادرة ترومان منصبه في عام 1953. فذكره تشرشل بلقائهما السابق الوحيد في مؤتمر بوتسدام في عام 1945، قائلا بكل جرأة: "لا بد لي سيدي من الاعتراف بأني لم أكنّ لك آنئذ اعتبارا ذا شأن. استأت من شغلك المقعد الذي كان يشغله فرنكلين روزفلت". ثم توقف للحظة ومضى يقول: "لقد أخطأت بشدة في حكمي عليك. إذ أنك منذ ذلك الوقت، تفوقت على كل رجل آخر في إنقاذ الحضارة الغربية".

أصدقائي، إن التحدي الذي نواجهه اليوم ليس إنقاذ الحضارة الغربية - أو الشرقية، في هذا المجال. فكل الحضارات في خطر، ولا يمكننا إنقاذها إلا إذا تكاتفت الشعوب كافة لتنفيذ المهمة.

أنتم الأمريكيين قمتم بالكثير في القرن الماضي لإقامة نظام متعدد الأطراف، فعال، تحتل مركزَه الأممُ المتحدة. هل أنتم أقل حاجة إليه الآن، وهل هو أقل حاجة إليكم الآن مما كان عليه قبل 60 سنة خلت؟

بالطبع لا. إن الأمريكيين، شأنهم شأن بقية البشر، يحتاجون أكثر من أي وقت مضى إلى نظام عالمي فعال تلجأ إليه شعوب العالم لكي تواجه معا التحديات العالمية. ولكي يعمل هذا النظام، فإنه في حاجة ماسة إلى قيادة أمريكية بعيدة النظر، وفقا لمبدأ ترومان.

آمل وأدعو لكي يوفر قادة أمريكا الحاليون هذه القيادة.

ولكم جزيل الشكر.